دولة الإمارات العربية المتحدة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

العدد التاسع والأربعون

البريد الإلكتروني iascm@emirates.net.ae

الموقع الإلكتروني www.islamic-college.ae

49

1436هـ /2015 م

اقرأ في هذا العدد

كلمة المشرف العام: البحث العلمي في خدمة المجتمع

منهج الإمام الآلوسي في تفسير روح المعاني في توجيه الآيات المتشابهة

جهود الإمام الشافعي في جرح الرواة وتعديلهم

استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها
– تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجا –

عمـوم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء

حكم الكفارة في القتل العمد (دراسة فقهية مقارنة)

صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»

الخطاب الحسي في شعر الأطفال – الشاعر أحمد سويلم (أنموذجا)

قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد – دراسة موسيقية

التورق المصرفي – دراسة نقدية مقاصدية

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية – دراسة صوتية صرفية

دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس

السياسة التجارية الأمريكية بين النظري والتطبيقي "الدعم الحكومي الأمريكي وأزمة القطن في دول غرب أفريقيا بين عام (٢٠٠١-٢٠٠٤)"

مَجَلَّـــة
كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد التاسع والأربعـــــون

رمضان ١٤٣٦ هـ - يونيو ٢٠١٥ م

المشرف العام

د. محمـد أحمد عبدالرحمن

مدير الكلية

رئيس التَّحرير

أ. د. أحمد عثمان رحماني

سكرتير التَّحرير

د. محمد أحمد الخولي

هيئة التَّحرير

أ. د. عبـدالله محمـد الجبوري — أ. د. عبـد الرحمـن بنـاني

د. غازي يوسف اليوسف — د. مجـاهـد منصـور

د. مازن حسين حريري

ردمد : ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــــات

- **الافتتاحية**

رئيس التحرير..... ١٥-١٦

- **(كلمة المشرف العام: البحث العلمي في خدمة المجتمع)**

د. محمد أحمد عبد الرحمن..... ١٧-١٩

- **منهج الإمام الألوسي في تفسير روح المعاني في توجيه الآيات المتشابهة**

د. صالح بن عبد الله الشثري..... ٢٣-٦٨

- **جهود الإمام الشّافعي في جرح الرّواة وتعديلهم**

د. محمد عودة أحمد الحوري..... ٦٩-١٢٦

- **استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها**

- تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً -

د. محمد أحمد عبد الرحمن..... ١٢٧-١٧٢

- **عموم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء**

د. عبدالرحمن بن غازي طه خصيفان..... ١٧٣-٢٣٠

- **حكم الكفارة في القتل العمد (دراسة فقهية مقارنة)**

د. جمال شاكر عبد الله..... ٢٣١-٢٦٠

- **صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»**

د. حسن محمد الرفاعي..... ٢٦١-٣٠٦

- **الخطاب الحسي في شعر الأطفال - الشاعر أحمد سويلم (أنموذجاً)**

د. مي محسن الحلفي..... ٣٠٧-٣٥٠

- **قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد - دراسة موسيقية**

د. فتحي أبو مراد..... ٣٥١-٤١٦

- **التورق المصرفي - دراسة نقدية مقاصدية**

د. ماهر حسين حصوة..... ٤١٧-٤٦٨

- **نقل الحركة في بنية الكلمة العربية - دراسة صوتية صرفية**

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي..... ٤٦٩-٥٣٠

- **دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس**

د. محمد المختار ولد السعد..... ٥٣١-٥٧٠

- **U. S. Trade Policy between Theory and Practice - The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)**

Dr. Hachemi Aboubou - Mrs. Dziri Hassina..... 5 - 47

دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس

د. محمد المختار ولد السعد

ملخص البحث

يروم هذا البحث كشف النقاب عن دور المرابطين في توطيد المذهب المالكي في المغرب والأندلس، وإعادة بعض الاعتبار إلى جهودهم الثقافية التي لم يعطها الدارسون ما تستحق من عناية واهتمام. ووطأنا للموضوع بإعطاء لمحة عامة عن مسار انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي قبل قيام حركة المرابطين في أواسط القرن الخامس الهجري في مضارب صنهاجة اللثام بجنوب غرب موريتانيا الحالية.

وعالجنا الموضوع من خلال إبراز دور المرابطين في القضاء على الجيوب غير السنية في المنطقة (من خوارج وشيعة، ومبتدعة برغواطة)، ورعاية العلم والعلماء التي لم تقتصر على تأسيس المدارس والمعاهد ورعايتها برصد الأموال لها ولطلابها من بيت مال الدولة؛ وإنما شملت كذلك رعاية العلماء وإشراكهم في تسيير شؤون الدولة. وتجلى ذلك في قَصْرِ الوظائف المهمة من شورى وإفتاء وقضاء على الفقهاء المالكيين، وفرض المرتبات لهم، والتوسع في العطاء لهم والإقطاع، وإيثارهم على من سواهم، وحثهم على تدريس كتب المذهب المالكي، والالتزام في فتاويهم بنصه وروحه. ونبهنا إلى ما تولد عن تلك السياسة من ازدهار ثقافي وتعمق في المعارف النقلية والعقلية وجد التعبير عنه في بروز علماء أجلاء أثروا الدراسات الفقهية الأندلسية المغربية وأعطوها زخمًا كبيراً، وسخروا كتاباتهم لتعميق المعرفة بالمذهب المالكي وترسيخ أقدامه في العدوتين والذود عن حياضه. وأبرزنا في هذا الصدد جهود كل من ابن رشد الجد، وأبي بكر بن العربي، والقاضي عياض.

وخلصنا إلى أن الصحوة التي عرفها المذهب المالكي وما واكبها من ترسخه المعرفي والمؤسسي خلال عهد المرابطين، قد جعلته يصمد أمام الهزات السياسية والمذهبية التي عرفتها المنطقة بعد ذلك - ولاسيما في عهد الموحدين - ويتفرد بمنطقة الغرب الإسلامي إلى يومنا هذا.

مقدمة

ظهرت حركة المرابطين في صفوف صنهاجة الصحراء في أواسط القرن الخامس الهجري كجزء من الصحوة السنية التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ أوائل ذلك القرن، وطوقته من جناحيه. وكانت القوى البدوية في الأطراف رأس حربة تلك الصحوة حيث زحف السلاجقة[1] من الشرق، وتحرّك المرابطون من الغرب، في محاولة - على ما يبدو - لتطويق الحركات البدعية والمذاهب غير السنية. وكانت جهود المرابطين ثمرة التراكم التاريخي لحضور المذهب المالكي في منطقة الغرب الإسلامي الذي دخله مبكرا في حياة الإمام مالك نفسه، وخاض أتباعه في المنطقة تجارب متعددة في الذود عنه والتمكين له في وجه المذاهب والملل التي حاولت منافسته والتشويش عليه.

وسنعالج هذا الموضوع من خلال التعرف بإيجاز على المسار العام لحضور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي قبل المرابطين، ثم نمحض الحديث للدور الذي اطلع به المرابطون في التمكين للمذهب المالكي بالمغرب والأندلس. وستتم

١- السلاجقة: نسبة إلى سلجوق زعيم عشائر الغز التركمانية التي هاجرت إلى بخارى واستقرت بها. وبدأ نفوذ السلاجقة السياسي يتجلى مع استيلاء حفيد سلجوق طُغْرل بك على إقليم خراسان في ٤٢٩هـ. وأخذت مملكتهم في التوسع نحو الغرب بعد انتصارهم على الغزنويين سنة ٤٣٢هـ، ثم ضموا إليهم فارس وبعض أجزاء الأناضول. وقد استنجد بهم الخليفة العباسي القائم بأمر الله لتخليصه من هيمنة البويهيين، فانتهز السلطان طغرل بك الفرصة، وسار بجيوشه إلى بغداد التي دخلها في ٢٥ رمضان سنة ٤٤٧هـ، واعترف به الخليفة العباسي، وتصدى للأطماع الشيعية في العراق. وبلغت دولة السلاجقة أوجها في عهد ألب أرسلان (٤٥١-٤٦٥هـ) الذي توسع على حساب الفاطميين وانتزع منهم حلب ومكة والمدينة وأجزاء من آسيا الصغرى. وعرف عن السلاجقة تمسكهم الشديد بالإسلام وميلهم إلى السنة وأهلها، واعتنائهم بتشييد المدارس وتنظيم شؤون الدولة لتثبيت المذهب السني في المنطقة.

مقاربة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

١- إزالة الحواجز البدعية في المنطقة

٢- رعاية العلم والعلماء

٣- ازدهار الإنتاج الفقهي، وترسيخ المذهب المالكي والذود عن حماه.

أ- المسار العام لحضور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي قبل المرابطين

لقد كانت إفريقية قنطرة المذهب المالكي إلي شمال إفريقيا، حيث دخلها على يد تلامذة مالك من أهلها مثل شيخ سحنون علي بن زياد التونسي الطرابلسي الأصل(ت. ١٨٣هـ) الذي كان أول من أدخل مذهب مالك إلي إفريقية ورُوِيَّ عنه الموطأ في المغرب، وعبد الله بن فروخ (ت. ١٧٦هـ) العالم المحدث الذي أخذ المذهب عن مالك وكان يكاتبه فيجيبه، والبهلول بن راشد القيرواني (ت. ١٨٣هـ)، وأبو مسعود ابن أشرس التونسي (توفي أول الربع الأخير من القرن٢هـ) الذي له سماع عن مالك وروى عنه ابن القاسم وابن وهب وله كتاب «خير من زينته»، وعبد الله ابن غانم الرعيني القيرواني (ت. ١٩٠هـ)، وأسد بن الفرات (ت. ٢٠٤هـ) وغيرهم من كبار علماء إفريقية الأوائل الذين أفشوا مذهب مالك فيها، «إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه، وفض حِلق المخالفين، واستقر المذهب بعده في أصحابه فشاع في تلك الأقطار»[٢].

٢- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الثانية ١٩٨٣، ج.١ / ٢٥-٢٦.

ولم تُفلح جهود الشيعة العبيديين[٣] في تقويض أركان المذهب المالكي بإفريقية، إذ سرعان ما استعاد ألقه فيها ومحا أصحابُه آثارَ التشيع القسري في البلاد التونسية بعد دفعهم المعز بن باديس (ت. ٤٥٤هـ) إلى قطع الصلة بالعبيديين سنة ٤٤٠هـ، وحمل أهل مملكته على الاشتغال بمذهب مالك، «...إلى أن خرجت القيروانُ وأهلُها وجِهَاتُها، وسائرُ بلاد المغرب مُصفِقةً على هذا المذهب، مجتمعة عليه، لا يُعرف لغيره بها قائم» حسب تعبير القاضي عياض[٤].

وبالنسبة للأندلس، فقد كان أهلها على مذهب الإمام الأوزاعي (ت. ١٥٧هـ) في بداية أمرها بحكم الأصول الشامية لفاتحيها، والدور الذي اطلع به العالم الدمشقي صَعْصَعَةُ بن سلام بن عبد الله (ت. ١٩٢هـ) الذي استقر بقرطبة وتصدر للخطابة والوعظ فيها خلال عهدي الأميرين عبد الرحمن بن معاوية (١٣٨-١٧٢هـ)، وابنه هشام (١٧٢-١٨٩هـ).

غير أن تزايد رحلة الأندلسيين إلى الديار المقدسة برسم الحج أو لطلب العلم، قد حدّت من ألق الأوزاعية وحضورها بين الناس. فقد أخذ كثير من الأندلسيين خلال تلك الرحلات عن الإمام مالك مباشرة واستفادوا من علمه الجم، وعادوا إلى الأندلس برواية الموطأ وفقه مالك. ومن رواد الفقهاء في هذا المجال خلال عهد عبد الرحمن بن معاوية: الغازي بن قيس القرطبي (ت. ١٩٩هـ) الذي «شهد مالكاً

٣- نسبة إلى عبيد الله المهدي سعيد بن محمد بن عبد الله بن ميمون القداح (ت. ٣٢٢هـ) المجوسي اليهودي الذي ادعى الشرف، وتسمى أتباعه بالفاطميين. وقد أحكموا سيطرتهم على إفريقية من سنة ٢٩٦ إلى أن قطع المعز بن باديس الصلة بهم في ٤٤٠ه. وحول تطورات هذا الصراع المذهبي على الساحة الإفريقية، يمكن الرجوع إلى:
- الطاهر المنصوري: "علماء القيروان أمام المذهب الفاطمي"، ضمن: الصراع المذهبي ببلاد المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ٢٠٠٨ (٤٧-٥٦).
- رشيد السلامي: «حول حسم الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة بإفريقية في عهد المعز بن باديس الزيري»، ضمن: الصراع المذهبي ببلاد المغرب، م.س.، (٥٧-٨١).
- عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس ٢٠٠٨، ولاسيما الصفحات ٢٠٦-٢٣٣.

٤- ترتيب المدارك، م.س.، ج.١، ص. ٢٦.

وهو يؤلف الموطأ، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة، وكان يحفظ الموطأ ظاهرا، وانصرف إلى الأندلس بعلم عظيم نفع الله به أهلها» حسب تعبير القاضي عياض[٥]، وعبد الرحمن بن موسى الهواري(ت.بعد ٢٢٨هـ/ ٨٤٢م)، وقرعوس بن العباس الثقفي(ت. ٢٢٠هـ).

ونشطت الحركة العلمية في بداية عهد هشام بن عبد الرحمن، وتكثفت الرحلة إلى المشرق والتطلع إلى الأخذ عن الإمام مالك. وكان زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت. ١٩٣هـ أو ما بعدها)، ويحيي بن يحيي الليثي (ت. ٢٣٤هـ) من الفقهاء الأندلسيين الذين قصدوا مالكاً آنذاك وأخذوا عنه آخر روايات الموطأ وأكثرها تهذيبا وتنقيحا. وفي ذلك يقول القاضي عياض[٦]: «وكان زياد أول من أدخل إلى الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع منه، ثم تلاه يحيي بن يحيي» الذي أخذ عنه الموطأ ونصحه بالسفر إلى المدينة وأَخْذِه عن مالك مباشرة. وكان يحيي آخر الفقهاء الأندلسيين الذين جلسوا إلى مالك وسمعوا منه، إذ توفي مالك وهو عنده، مما يجعل روايته للموطأ من أشهر رواياته المتعددة وأضبطها.

وإلى جانب الدور الكبير الذي اطلع به هؤلاء الفقهاء في التمكين للمذهب المالكي في الأندلس وسيادته على ما سواه من المذاهب، فقد حظي بمؤازرة السلطة الأموية منذ عهد هشام بن عبد الرحمن (١٧٢-١٨٠هـ) الذي أخذ رسميا بهذا المذهب وحمل الناس على اتباعه وصيَّر القضاء والفتيا عليه. وتعزز ذلك الدور أكثر في عهد الحكم بن عبد الرحمن (٣٥٠-٣٦٦هـ) الذي أصدر كتاباً يحث فيه الأندلسيين على التزام جادة المذهب المالكي ومنهجه القويم، فقال في كتابه إلى الفقيه أبي إبراهيم التجيبي (ت. ٣٥٢ أو ٣٥٤هـ):

٥- ترتيب المدارك، م.س.، ج.٣/ ١١٤-١١٥.
٦- المصدر نفسه، ص. ١١٩.

«...وكل من زاغ عن مذهب مالك، فإنه ممن رِينَ على قلبه، وزُيِّنَ له سوء عمله. وقد نظرنا طويلا في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صُنِّفَ في أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نَرَ مذهباً من المذاهب غيرَهُ أسلمَ منه؛ فإنَّ فيها الْجَهْمِيَّةَ والرَّافِضَةَ والخوارجَ والْمُرْجِئَةَ والشيعةَ إلا مذهب مالك رحمه الله تعالى، فإنَّا ما سمعنا أن أحداً ممن تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمساك به نجاة إن شاء الله تعالى»[٧].

وأكّد على هذا الموقف أكثر، وأنذر من خالف المذهب في فتياه، فقال: «... من خالف مذهب مالك في الفتوى وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره. فقد اختبرت فوجدت أن مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس بهذا ولينهوا أشدّ النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»[٨].

وأكد ابن حزم (ت. ٤٥٦هـ) على ما كان لهذا التحالف بين فقهاء المالكية والسلطة الأموية من دور في انتشار المذهب المالكي، فقال: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة...، ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيي بنَ يحيي كان مَكينًا عند السلطان، مقبول القول في القضاء، فكان لا يَلِي قاضٍ في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سِرَاعٌ إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به»[٩].

٧- المدارك، م.س.، ج.١ / ٢٢، المعيار المعرب والجامع المغرب، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١، ج.١٢ / ٢٦.
٨- المعيار..، م.س.، ج.١٢ / ٢٦.
٩- الحميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠٠٨، ص. ٥٦٧-٥٦٨.

وهكذا، فإنه سرعان ما تلاشى أمر الأوزاعية وغيرها من المذاهب الأخرى التي كان لها حضور خجول في الأندلس عبَّر عنه القاضي عياض[١٠] أوجز تعبير، فقال: «وأدخل بها قومٌ الرَّحالين والغرباء شيئا من مذهب الشافعية، وأبي حنيفة، وأحمد، وداود؛ فلم يُمَكَّنُوا من نشره، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم، إلا من تَدَيَّنَ به في نفسه ممن لا يُؤْبَهُ لقوله، على ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا هذا».

وهذا ما أكده عيسى ابن الإمام التلمساني (ت.٧٤٩هـ) حين تحدث عن تفرد المذهب المالكي بالأندلس منذ عهد هشام بن عبد الرحمن - مستشهدا بكلام عياض في ترتيب المدارك- حيث قال: «فالتزم الناس بهذا المذهب من يومئذ، وحموه بالسيف عن غيره جملة، وما تدين بغيره أحد من حينئذ إلا من لا يؤبه به، فمضى أمر الأندلس على ذلك»[١١].

أما المغرب الأقصى، فقد دخله المذهب المالكي منذ عهد إدريس بن عبد الله (١٧٢-١٧٧هـ)، وإن كان لم ينتشر على نطاق واسع إلا ابتداء من القرن ٤هـ على يد درّاس بن إسماعيل (ت. ٣٥٧هـ) الذي يعتبر أول من جاء بمدونة سحنون إلى تلك البلاد[١٢]. كما ذكر عياض[١٣] أن أبا هارون عمران بن عبد الله العُمري (ت. ٣١٣هـ) كان أول من أدخل كتاب محمد بن المواز إلى المغرب والأندلس.

وإذا كان ابن حزم قد أكد على دور التحالف مع السلطة في التمكين للمذهب المالكي في الأندلس والمغرب، فإن ابن خلدون[١٤] يعزوه بالأساس لأسباب جغرافية وحضارية فيقول: «وأما مالك رحمه الله تعالى، فاختص مذهبُه

١٠- المدارك، م.س، ج.١ / ٢٧.
١١- الونشريسي: المعيار المعرب، م.س.، ج.٦ / ٣٥٦-٣٥٧.
١٢- عمر الجيدي: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٨٧، ص. ٢٤-٢٦.
١٣- ترتيب المدارك، م.س.، ج.٥ / ١٤٨-١٤٩.
١٤- المقدمة، قراءة وإعداد إبراهيم شبوح، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٧، الجزء الثاني، ص.٢١٣.

بأهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم. إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أنَّ رِحْلَتَهم غالبا كانت إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم. والمدينةُ يومئذٍ دارُ العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم. فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخُهم يومئذٍ وإمامُهم مالكٌ، وشيوخه من قَبْله وتلميذُه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلَّدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته. وأيضا فالبداوةُ كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يُعانون الحضارةَ التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة. ولهذا لم يزل المذهب المالكي عندهم غَضًّا، ولم يأخُذْه تنقيحُ الحضارة وتهذيبُها، كما وقع في غيره من المذاهب...».

لكن هذا التفسير لا يصمد أمام الواقع التاريخي لانتشار المذاهب الأخرى في المنطقة، إذ من المعروف – مثلا – أن المذهب الحنفي قد ساد المغرب قبل المذهب المالكي، «وظهر بإفريقية ظهوراً كثيراً إلى قريب من أربعمائة عام، فانقطع منها، ودخل منه شيء ما وراءها من المغرب قديماً بجزيرة الأندلس وبمدينة فاس»[١٥]، وأن مذهب الأوزاعي قد ساد الأندلس ردحاً من الزمن، وطريق الأندلسيين إلى المشرق هي نفسها طريق المغاربة.

وقد أصاب لخضر بولطيب[١٦] حين قال: «إن انتشار مذهب ما أو اندثاره لا يخضعان – بالضرورة – إلى مدى ملاءمة أحكام المذهب وتشريعاته لحياة الناس، ومواكبته للمتغيرات والمستجدات، إنما يرجع ذلك...إلى اعتبارات متعددة ومتداخلة، لا تنفك – في الواقع – عما قد يتهيأ للمذهب بعد مؤسسه من تلاميذ وأتباع ذي جدارة واقتدار، لديهم من المؤهلات العلمية والإمكانات المادية، ما

١٥- عياض: ترتيب المدارك، م.س.، ج.١ / ٦٥.
١٦- الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي (مقاربات منهجية)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣، ص. ٦٦.

يسعهم معه دخول تحالفات إستراتيجية طرفاها السلطة والرعية، في سبيل تأمين الدعم والسند الضروريين». وهذا ما توفر للمذهب المالكي حتى مُكِّنَ له في المغرب وتفرد به.

غير أنه بعد فترة التمكين الأولى للمذهب المالكي في الغرب الإسلامي التي جاءت بعد ما بذله علماؤه من تضحيات جسيمة[١٧]، طرأت مستجدات استدعت المزيد من الجهد والوعي بضرورة إزالة الحواجز البدعية في المنطقة وتوطيد أركان المذهب فيها وشدِّ أزر علمائه والتمكين لهم، وهو ما ستطلع به حركة المرابطين.

ب– المرابطون وتوطيد المذهب المالكي في المنطقة

أصبحت المنطقة قبل سيطرة المرابطين على المغرب والأندلس، «عبارة عن ساحة تتصارع فيها النحل والمذاهب المختلفة، بل إن سكان بعض الجهات فيها ارتدوا عن الإسلام، واستولى النصارى على جهات أخرى وشردوا أهلها وأصبحوا يفرضون الجزية على المسلمين»[١٨].

فقد ساهم قيام الدولتين الخارجيتين في سجلماسة[١٩] وتاهرت[٢٠] خلال

١٧- نشير هنا إلى ما بذله أبو محمد بن التبان وابن أبي زيد من تضحيات، وإلى قتل أبي إسحاق بن البرذون وأبي بكر بن هذيل سنة ٢٩٧ه دفاعا عن مذهب مالك وتشبثا به (راجع: ترتيب المدارك، ج.٥ / ١١٨-١١٩).

١٨- د. الناني ولد الحسين: صحراء الملثمين، دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط، من منتصف القرن الثاني الهجري إلى نهاية القرن الخامس الهجري، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٧، ٣٨٧.

١٩- أسس الخوارج الصفريون (نسبة لزياد بن الأصفر) مملكة لهم سنة ١٤٠ه في سجلماسة بمنطقة تافلالت بجنوب شرق المغرب، على التخوم الشمالية للصحراء حيث تلتقي معظم القوافل التجارية المتجهة من شمال إفريقيا إلى الصحراء وبلاد السودان. وقد تأسست تلك المملكة في ذلك المركز الحيوي على يد قبيلة مكناسة الزناتية، واستقرت السلطة فيها بيد بني مدار قبل أن يطيح بهم لفترة وجيزة الفاطميون بقيادة عبد الله الشيعي سنة ٢٩٦ه. واستعاد بنو مدرار سلطتهم على سجلماسة حتى أزاحتهم مغراوة عنها سنة ٣٦٦ه واحتفظت بها حتى استولى عليها المرابطون سنة ٤٤٦ه.

٢٠- مدينة بجنوب غربي الجزائر، أسس بها عبد الرحمن بن رستم وأنصاره من الإباضية (نسبة لعبد الله بن إباض) مملكة لهم سنة ١٤٢ه، واتخذوها منطلقا للدعوة لمذهبهم في الصحراء تحت غطاء تجاري. واستمرت تلك الدولة حتى سقوطها على يد الفاطميين سنة ٢٩٦ه، فانتقل الإباضيون حينها في المنطقة إلى الدعوة السرية (ولاية الكتمان).

القرن الثاني الهجري في انتشار الإباضية والصفرية بين صفوف السكان، كما أدي قيام الدولة الفاطمية إلى شيوع التشيع بين صفوف بعض سكان المنطقة. فقد تحدث البكري[٢١] عن وجود بعض الجماعات الصفرية في المغرب الأقصى، ووجود جاليات إباضية كبرى في صحراء الملثمين. كما تحدث ابن حوقل[٢٢] عن تشيع أهل درعة والسوس الأقصى، فقال: «ومن بنواحى درعة والسوس شيعة»، وأوضح ابن أبي زرع[٢٣] أنهم من الشيعة الروافض أتباع عبد الله البجلي.

وتحدث ابن حوقل خلال زيارته لمنطقة السوس الأقصى سنة ٣٤٠هـ عن احتدام الصراع المذهبي فيها بين السنة المالكيين والشيعة، فقال: «وأهل السوس فرقتان مختلفتان: مالكيون أهل سنّة وموسويّون شيعة... والغالب على الجميع الجفاء والغلظة في العشرة وقلّة رقّة الطبع ...»[٢٤].

ولم يقتصر الأمر على شيوع هذه المذاهب غير السنية في المنطقة في تلك الفترة، بل ارتدت بعض القبائل عن الإسلام مثل ما حصل لقبيلة برغواطة في منطقة تامسنا[٢٥] التي اتبعت منذ عهد هشام بن عبد الملك بن مروان (حكم من ١٠٥-١٢٥هـ) شخصاً يدعى صالح بن طريف ادعى النبوة، وظل أتباعه يتزايدون حتى قضى عليهم المرابطون في منتصف القرن الخامس الهجري في إطار جهودهم المعروفة في إزالة تلك الحواجز البدعية من المنطقة[٢٦].

٢١- المسالك والممالك، تحقيق د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣، ج.٢، ص. ٢٤٩، ٣٠٩، ٣٣٤-٣٣٥.

٢٢- صورة الأرض، منشورات دار مكتبة دار الحياة، بيروت ١٩٧٩، ص. ٩٩.

٢٣- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩، ص. ١٦٣-١٦٤.

٢٤- صورة الأرض، م.س.، ص. ٩٩.

٢٥- تامسنا: هي المنطقة الممتدة من وادي أبي رقراق إلى وادي أم الربيع من أحواز مدينة الرباط المغربية الحالية، ولم يبق لهذه التسمية اليوم من ذكر سوى ما يعرف بباب تامسنا بالرباط.

٢٦- من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قضاؤهم على زناتة المغراويين في سجلماسة ودرعة، والبجليين الروافض الشيعة في رودانة من بلاد السوس، ونحلة برغواطة وغيرها. راجع: ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس، م.س.، ص.١٦١-١٦٦.

١ – إزالة الحواجز البدعية

سرعان ما ولي المرابطون وجههم شطر الشمال الإفريقي[٢٧]، وعملوا على إزالة «الحواجز البدعية» المنتشرة في تخومه الصحراوية، وتوحيد سكان المجال الممتد من صحراء الملثمين إلى الأندلس في مذهب سني واحد هو المذهب المالكي الذي رعوه وذادوا عن حياضه وجعلوه محور حركتهم الإصلاحية وأداة تثبيت نظامهم السياسي؛ وهم الذين عرف عنهم أنهم «... على السنة متمسكون بمذهب مالك بن أنس»[٢٨].

وقد اتصف هؤلاء المرابطون بعدد من المواصفات أهلتهم للقيام بهذا الدور التاريخي الكبير. وقد أجمل لسان الدين ابن الخطيب (ت. ٧٧٦هـ)[٢٩] تلك المواصفات حين نَعَتَ المرابطين بأنهم «أمة جديدة الإسلام، شديدة الاعتزام، مُظْهِرة للقيام بالحقِّ، ومجاهدة مَنْ زاغَ عن الشريعة...». ولذا، كثر ثناء كبار فقهاء الأندلس عليهم والتنويه بهم وبأمرائهم. ومن ذلك ما قاله قاضي قرطبة ابن الحاج التجيبي (ت. ٥٢٩هـ) في جوابه «عما باعه الأمير سير اللمتوني وعماله على بيت المال»، حيث أكد سداد تصرف الأمير وفائدته لبيت المال، ونفاذه لأنه تَصَرَّفَ بعد تأميره تأميراً يقتضي العموم وفُوِّضَ تفويضاً كاملاً «من أمير المسلمين وناصر الدين»... «...وكان رحمه الله، من نصحاء هذه الدولة المباركة، وصدراً

٢٧- كان صنهاجة الصحراء، الذين قامت على أيديهم حركة المرابطين، يعانون من سيطرة خوارج زناتة على المراكز التجارية الهامة في طرفي الصحراء، فكان فَكُّ ذلك الحصار الاقتصادي والمذهبي من دواعي قيام تلك العركة. ولذا، فإن المرابطين سرعان ما وجهوا جيوشهم نحو الشمال بعد إخضاع الصحراء واستعادة مراكزها الحيوية مثل آودغست من الزناتيين. فاستولى المرابطون على درعة وسجلماسة سنة ٤٤٥هـ، وأخضعوا الريف بعد فتح طنجة سنة ٤٧٠هـ، ووجهوا جيشا صوب المغرب الأوسط سنة ٤٧٤هـ، فضموا معظم أراضيه إلى مملكتهم واحتلوا مدينة الجزائر في السنة نفسها (راجع: الناني ولد الحسين: صحراء الملثمين، م.س.، ص. ٣٩٩).

٢٨- البكري: المغرب...، م.س، ص. ١٦٤.

٢٩- أعمال الإعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، القسم الثاني (تاريخ إسبانية الإسلامية)، تحقيق وتعليق أ. ليفي بروفنسال، ط.٢، دار المكشوف، بيروت ١٩٥٦، ص. ٢٤٥.

في أوليائها، شدَّ الله أزرها، ورفع في الخير والتقوى عَلَمها، مع ما كان عليه فيما اتصل بنا من التوسع بالأجناد، ومن آثاره الواضحة في باب الجهاد. والله يجعل ذلك في ميزان أمير المسلمين وناصر الدين، ونوراً بين يديه وعن يمينه يوم ميعاده، بفضل الله تعالى ورحمته...»[٣٠].

وفضلا عن جهود المرابطين السياسية والعسكرية في التمكين لمذهبهم، فقد رعوا العلم والعلماء ووفروا الظروف لتفتق مواهبهم المعرفية.

٢– رعاية العلم والعلماء

اعتمد المرابطون على العلماء المالكيين وقربوهم وأشركوهم في تسيير شؤون الدولة، وقَصَرُوا الوظائف المهمة من شورى وإفتاء وقضاء عليهم، وحثوهم على تدريس كتب المذهب المالكي الذي أصبح مصدراً للتشريع، وأنفقوا على طلاب العلم من بيت مال المسلمين. وساهم إكبارهم العلماء وتعظيم منزلتهم، في استقطاب العديد من فقهاء المذهب إلى المغرب مما أسهم في الازدهار الثقافي الذي عرفته المنطقة آنذاك. وزاد خراب القيروان سنة ٤٤٩ه في أعقاب الغزو الهلالي من هجرة علماء إفريقية المالكيين إلى المغرب الأقصى والأندلس، مما عزَّزَ الصحوة المالكية فيهما خلال القرن الخامس الهجري. كما زاد الخطر النصراني في الأندلس بعد سقوط طليطلة عام ٤٧٨هـ من تعلق الكثير من علماء الأندلس بالمرابطين وتأييدهم ودعوتهم لنجدة الأندلس وحماية بيضة الإسلام فيها، بل دعوهم بعد معركة الزلاقة الشهيرة سنة ٤٧٩هـ – التي أخرت سقوط الأندلس نحو ثلاثة قرون – إلى التخلص من ملوك الطوائف وضم الأندلس إلى ملكهم، وهو ما قاموا به خلال جواز يوسف بن تاشفين الثالث إلى الأندلس سنة ٤٨٣ه. واشتهرت في هذا المسعى، جهود علماء مثل أبى جعفر القليعي (ت.٤٩٨ه)،

٣٠– الونشريسي: المعيار المعرب..، م.س.، ج.٩/ ٦١٣.

وأبى الأصبغ عيسى بن سهل (ت. ٤٨٦هـ)، وأبى بكر الطرطوشي (ت. ٥٢٠هـ). وأصبحت مراكش قبلة لعلماء الأندلس الذين توافدوا عليها بكثرة حتى وصف الكاتب الموحدي المناهض للمرابطين عبد الواحد المراكشي[٣١] إقبال العلماء على يوسف بن تاشفين بقوله: «فانقطع إلى أمير المسلمين من الجزيرة من أهل كل علم فُحُولُه، حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم؛ واجتمع له ولابنه من أعيان الكُتَّاب وفرسان البلاغة ما لم يتفق اجتماعه في عصر من الأعصار...». وأصبحت مُراكش منذ ذلك الوقت أحد مراكز الإشعاع الثقافي الرئيسة في المغرب.

وفي إطار سياستهم الواضحة في رعاية الفقهاء والفقه المالكي، قرّب المرابطون علماء الأندلس، فعينوا منهم الكتاب، والمستشارين، والولاة، والقضاة والمفتين، وفرضوا لهم المرتبات، وتوسعوا لهم في العطاء والإقطاع، فعاشوا في رغد من العيش في ظل حكمهم الأندلسَ.

وقد ساهمت تلك الجهود والسياقات المختلفة في بروز علماء أجلاء خدموا المذهب المالكي ورسخوا أقدامه في العدوتين، وأثروه بمؤلفاتهم المتميزة التي رفعت من شأن موروث المنطقة المعرفي. ونال الفقه وفروعه قسطاً غير يسير من تلك المؤلفات بحكم رعاية المرابطين للفقه والفقهاء المالكيين، حتى قال عبد الواحد المراكشي (ت.٦٤٧ه)[٣٢] إنه «...لم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلِمَ علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كُتب المذهب وعُمِلَ بمقتضاها ونبذ ما سواها».

وقال عن ابنه علي بن يوسف بن تاشفين، إنه قد «... اشتد إيثاره لأهل الفقه

٣١- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق د. محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤، ص. ١٤٤.
٣٢- المعجب... م.س.، ص. ١٥١.

والدين، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء. فكان إذا ولي أحداً من قضاته كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمراً ولا يبتّ حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس. ولم يزل الفقهاء على ذلك، وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدته، فعظم أمر الفقهاء، كما ذكرنا، وانصرفت وجوه الناس إليهم، فكثرت لذلك أموالهم، واتسعت مكاسبهم...» [٣٣] حتى ضاق بهم البعض ذرعاً وعرَّض بهم، كما فعل أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البنى[٣٤] مع قاضي الجماعة بقرطبة المتنفذ محمد بن حمدين (ت. ٥٠٨هـ) الذي عناه بقوله:

أهل الرياءِ لبستُمُ ناموسكم ... كالذئب يُدْلِجُ في الظلام العاتمِ
فملكتمُ الدنيا بمذهبِ مالكٍ ... وقَسَمْتُمُ الأموالَ بابن القاسمِ
وركبتُمُ شُهْبَ البغالِ بأشْهَبٍ ... وبأصبغٍ صبغت لكم في العالمِ

وما قاله المراكشي من أن عليا بن يوسف «كان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء»، نجد تأكيداً له في فتاوى بعض معاصريه من الفقهاء. ومن أمثلة ذلك رسالته إلى القاضي ابن ورد (ت. ٥٤٠هـ) والفقهاء المشاورين في غرناطة التي يقول فيها:

«كتابنا، أبقاكم الله وأمدكم بتقواه، ويسركم لما يرضاه، وأتم عليكم عوارفه ونعماه؛ من حضرة مراكش، حرسها الله، سنة إحدى وعشرين وخمسمائة. وقد خاطبنا النصارى والمعاهدون المنقولون من إشبيلية الحاصلون بمكناس الزيتون، حرسها الله، راغبين في أن يصل منهم من يتقرر معهم صفة بيعهم لأملاكهم لدينا،

٣٣- المصدر نفسه، ص. ١٥٠.
٣٤- نسب المراكشي (المعجب / ١٥٠) هذه الأبيات لابي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البنى الجياني، ونسبها المقري (نفح الطيب: ج.٣/ ٤٤٨) لأبى بكر أحمد بن محمد الأبيض الإشبيلي.

إذ تخيروا ذلك عندما خيرناهم فيه، وكيف يكون إقرارهم على مراتب شريعتهم التي يقيمون عليها أداء حق الذمة؟ هذا نص قولهم في كتابهم. ونحن نستفتيكم في هذين الفصلين معاً، فراجعونا بما توجبه السنة فيهما. وكذلك وَضِّحُوا لنا وجه العمل في الأملاك المحبسة الموقوفة على بِيَّع النصارى وكنائسهم بالأندلس، موفقين إن شاء الله، عزّ وجلّ، وتبلغوا سلاما كثيراً ورحمة الله وبركاته. وكذلك وردنا كتاب ابننا أبي بكر، أعزه الله بتقواه، مضمنا أن قوما من النصارى المعاهدين الذين أسلموا بإشبيلية حرسها الله، وأن جماعة يسيرة من النصارى المتقدم ذكرهم فروا إلى بلاد العدو، دمرهم الله، فتبعتهم الخيل من هناك، فأدرك بعضهم وسيقوا إلى إشبيلية وسجنوا بها. فعرِّفونا بما توجبه السنة في النازلتين، موفقين إن شاء الله تعالى. وكذلك ذكر رهبانهم وأقستهم أنهم لا عيش لهم إلا من غلات الأحباس الموقوفة على الكنائس المذكورة. وذلك من الفصول التي يجب الفتيا فيها إن شاء الله، عز وجل. فيتعين الجواب على ذلك»[٣٥].

ولم يكتف المرابطون بإسناد منصبي الإفتاء والقضاء للفقهاء المالكيين، بل أكدوا عليهم ضرورة الالتزام في فتاويهم وأحكامهم بنص وروح المذهب المالكي. ولعلّ أصدق تعبير عن ذلك، ما جاء في رسالة تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين (ت. ٥٣٩هـ) إلى أهل بلنسية المؤرخة بالعشر الأُوّل من جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة هجرية، حيث قال: «واعلموا، رحمكم الله، أن مدار الفُتْيَا ومجرى الأحكام والشورَى، في الحضر والْبُدَا، على ما اتفق عليه السلف الصالح، رحمهم الله، من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس، رضي الله عنه، فلا عدولَ لقَاضٍ ولا مُفْتٍ عن مذهبه، ولا يَاخُذُ في تحليل ولا تحريم إلا به، ومن حاد عن رأيه بفتواه، ومال من الأئمة إلى

٣٥- أجوبة بن ورد الأندلسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشريف، طوب بريس، الرباط ٢٠٠٨، ص. ١٤٦-١٤٧، والمعيار، ج. ٨/ ٥٦-٥٧.

سواه، فقد ركب رأسه واتبع هواه...»[٣٦].

وقد وجد المرابطون في تربة الأندلس العلمية الخصبة ضالتهم المنشودة، فَحَمَوْا بيضتها، وأحسنوا رعايتها، واستفادوا من علم أصحابها وأفادوهم بتوفير الظروف المناسبة لتفتق مواهبهم المعرفية وإشاعتها بين الناس. كما ازدهرت في عهدهم الحياة الثقافية بالمغرب وتعمقت المعارف النقلية والعقلية فيه، وانتشر المذهب المالكي في ربوعه. وضاقت رحاب جامع القرويين بمرتاديها من طلاب العلم ورجالاته، فَرَمَّمُهُ المرابطون وحَوَّلُوهُ إلى جامعة اتسعت حلقات الدارسين بها. وعملوا على تأسيس المدارس والمعاهد في مختلف المناطق، وتألقت في عهدهم مراكز علمية شهيرة مثل مُراكش وسبتة، وسجلماسة، وفاس، وتلمسان... وغيرها من مراكز الإشعاع التي أثمرت فيها جهود المرابطين المعرفية.

٣– ازدهار الإنتاج الفقهي، وترسيخ المذهب المالكي والذود عن حماه

ازدهر الفقه المالكي أيما ازدهار في عهد المرابطين، وتعددت سبل التمكين للمذهب المالكي والذود عن حماه في الأندلس والمغرب. وسنومئ إلى بعض تجليات ذلك الازدهار، قبل الخوض في جهود بعض العلماء في ترسيخ المذهب والذود عن حماه.

أ– ازدهار الإنتاج الفقهي:

امتاز عهد المرابطين في العدوتين (٤٤٨-٥٤١هـ) بكثرة المؤلفات الفقهية والمجامع الإفتائية حتى تحدث بعض الباحثين عن «الانفجار الفقهي في عهد

٣٦- راجع نص تلك الرسالة في: حسين مؤنس: "نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطينه إلى الموحدين"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الثاني، العدد ٣/ ١٩٥٥ (٩٧-١٤٠)، ص. ١١٢-١١٣..

المرابطين»[٣٧]؛ بينما اعتبر آخر[٣٨] «أن ما ألفه الأندلسيون في فقه النوازل والأحكام يُعد ثروة فقهية ضخمة عكست منهجهم التطبيقي في معالجة الفروع وتقرير الأحكام، ودلت على التحامهم الدائم بمقتضيات العصر وإشكالات الواقع». وساعد على ازدهار ذلك النوع من الدراسات الفقهية، ما امتاز به هذا العهد من اقتران دراسة الفقه بالأصول[٣٩].

وإذا أخذنا فقه النوازل، وحده، نرى أن أولى كبريات المجامع الإفتائية قد ظهرت - بالأساس - في عصر المرابطين مثل: «الإعلام بنوازل الأحكام» لعيسى بن سهل الغرناطي (ت. ٤٨٦هـ)، وأحكام عبد الرحمن الشعبي المالقي (ت. ٤٩٩هـ)، ومسائل حسن بن زكون الفاسي (ت. ٥٥٣هـ)، ونوازل القاضي عبد الحق بن عبد الله بن دبُّوس اليفرني (ت. ٥١١هـ)، ونوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي (٥١٦هـ)، وفتاوى ابن رشد الجد (ت. ٥٢٠هـ)، ونوازل القاضي ابن الحاج التجيبي (ت. ٥٢٩هـ)، ونوازل هشام بن أحمد الهلالي الغرناطي (٥٣٠هـ)، وأجوبة أبي القاسم بن ورد التميمي ألمري (٥٤٠هـ)، و«مذاهب الحكام في نوازل الأحكام» للقاضي عياض السبتي (ت. ٥٤٤هـ)، وغيرها...

وأوضح ابن شريفة[٤٠] أن «ظهور هذه النوازل في عصر واحد وزمن متقارب، يدل على حركة الفقه ورواجه في عصر المرابطين الذي كان عصر الفقهاء أو عصر «قال مالك» كما عبر الشاعر الأعمى التطيلي الإشبيلي (ت.

٣٧- د. محمد بن شريفة: "أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب" ضمن كتاب: التاريخ وأدب النوازل (دراسات تاريخية مهدات للفقيد محمد زنيبر) الرباط ١٩٩٥، ص. ٤٠.

٣٨- د. قطب الريسوني: نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي (ت. ٥١٦)، دراسة وتحقيق وتعليق، دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠٨، ٧٣.

٣٩- راجع بهذا الخصوص: د. علية الأندلسية: "الحركة العلمية والثقافية عند المرابطين"، ميثاق الربطة المحمدية للعلماء، العدد ١٤ بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠ تحت الرابط: www.almithaq.ma

٤٠- د. محمد بن شريفة: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض وولده محمد، تقديم وتحقيق وتعليق، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٧، ص. ١٣.

٥٢٥هـ) في كافيته[٤١] التي يشكو فيها من كساد بضاعة الشعر ونفاق سوق الفقه».

وهكذا برز في عهد المرابطين علماء كبار وفقهاء نظار، أَثْرَوْا الدراسات الفقهية الأندلسية المغربية وأعطوها زخماً كبيراً، وسخروا كتاباتهم لتعميق المعرفة بالمذهب المالكي ورجالاته، والذب عنه.

ب– ترسيخ المذهب المالكي والذود عن حماه:

كثيرون هم أولئك الذين أثروا الدراسات الفقهية وذادوا بيراعهم عن حمى المذهب المالكي في العدوتين. وما دام المقام لا يتسع لاستقصاء هؤلاء، فإننا سنكتفي بذكر أمثلة ممن كان لهم أبلغ الأثر على تلك الأصعدة.

ولعلّ من أكثر من أثروا ساحة الغرب الإسلامي في مجال الفقه، تدريساً وإفتاء وتأليفاً، خلال عهد المرابطين هو فقيه العدوتين ورئيس فقهاء الأندلس أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد (٤٥٠–٥٢٠هـ) الذي وصفه محمد القوري (ت. ٨٧٢هـ)[٤٢]، مفتي فاس، ب «محتسب الفقهاء وزعيمهم»، وقال إنه «جرت عادة الشيوخ بتقديمه على غيره من الشيوخ لرسوخه في العلم، ودرايته بالروايات، وتحقيقه لها، وتقديمه للقضاء والفتياء بإجماع من جل معاصريه». وهكذا، كان المفزع إليه في الفتوى في العدوتين، بل إن كثيراً من قضاتها كانوا يستشيرونه فيما يعرض أمامهم من إشكالات تثير الخلاف وتستدعى نظرة فاحصة

٤١– يشير ابن شريفة إلى قول الأعمى التطيلي في كافيته:

أيا رحمة للشعر أقوت ربوعه... على أنها للمكرمات مناسك
وللشعراء اليوم ثلث عروشهم... فلا الفخر مختال ولا العز تامك
إذا ابتدر الناس الحظوظ أشرفت... مطالب قوم وهي سود حوالك
رأيتهم لو كان عندك مدفع ... كما كسدت خلف الرئال الترائك
فيا دولة الضيم اجملي أو تجاملي... فقد أصبحت تلك العرى والعرائك
ويا «قام زيد» أعرضي أو تعارضي... فقد حال من دون المنى «قال مالك»

٤٢– المهدي الوزاني: النوازل الجديدة الكبرى، مقابلة وتصحيح أعمر بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية ١٩٩٩، ج.١١ / ٣٣٣.

من فقيه متبصر نظار مثله. ويكفي في هذا المجال أن نعرف أن قضاة أجلاء من أمثال القاضي عياض، وعبد الرحمن الشعبي المالقي، وابن الإمام الإشبيلي، وابن مسرة، وسفيان بن خلف الأسدي، وقاضي الجماعة بمراكش موسى بن حماد قد استفتوه...كما لم يبخل ابن رشد على المرابطين بفتاويه السديدة التي كانت السلطة تمتثل لها. ومن ذلك ما وقع خلال مقامه في بلاط علي بن يوسف بن تاشفين بمراكش في ربيع الأول عام ٥٢٠هـ، حيث استفتاه الأمير في قضايا تهم الدولة. وكان مما أفتاه به وامتثل له هو وجوب تسوير مُرّاكش حين قال له: «لا يحل لك أن تسكنها مكشوفة»، وضرورة إجلاء النصارى الناكثين للعهد عن ديارهم في الأندلس إلى بعض مدن العدوة، وعقد البيعة بولاية العهد لابنه تاشفين...

وناصر المرابطين ودافع عنهم في أكثر من موقف وقال إنهم «قاموا بدعوة الحق ونصرة الدين»، وأن كثرتهم في أعين الناس «غيظ للمشركين وعز للمسلمين لأنهم حماتهم الذابون عنهم والمجاهدون دونهم...»[٤٣].

واشتغل ابن رشد طويلاً بالتدريس، وأخذ عنه عدد كبير من طلبة الأندلس والمغرب، من أشهرهم قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن أصبغ الأزدي (ت. ٥٣٦ هـ)، والقاضي عياض بن موسى السبتي (ت. ٥٤٤ هـ)، وجامع نوازل ابن رشد الفقيه محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الوزان (ت. ٥٤٣ هـ)، والمحدث الفقيه عبد الملك ابن مسرة اليحصبي (ت. ٥٥٢هـ)، والمحدث محمد بن يوسف ابن سعادة (ت. ٥٦٦ هـ)، والحافظ المفسر علي بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن النعمة (ت. ٥٦٧ هـ)، والمؤرخ خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت. ٥٧٨هـ)...

٤٣- فتاوى ابن رشد، تحقيق الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، ج.٢ / ٩٦٥.

وزاوج ابن رشد بين التدريس والتأليف حيث شكلت دروسه حول المستخرجة نواة مشروع تأليفه الموسوعي الضخم: البيان والتحصيل. وامتحن بالقضاء وفصل الخصام، فشغله عن إكمال مشروعه الذي لم يعد ينقطع له إلا يوماً واحداً في الأسبوع حتى مضت عليه أربع سنوات لم ينجز خلالها إلا أربعة أجزاء أو خمسة. وفي ذلك يقول ابن رشد: «فأيست من تمامه في بقية عمري إلا أن يريحني الله تعالى من ولاية القضاء، وكنت من ذلك تحت إشفاق شديد وكرب عظيم، وذكرت ذلك لأمير المسلمين وناصر الدين أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين أدام الله تأييده وتوفيقه في جملة الأعذار التي استعفيت بسببها، وغبطته بالأجر على تفريغي لتمامه؛ فَقَبِلَ الرغبة فيما رَغَّبْتُهُ فيه من الثواب، وأسعف الطلبة فيه لما رجاه بأن تثقل بذلك موازينه يوم الحساب. والله يدَّخر له هذه الحسنة ويبوِّئه منها من درجات الجنة أعلى درجة برحمته...»[٤٤].

وقد تدارك ابن رشد ما فاته أيام القضاء بعد إعفائه منه أواسط عام ٥١٥هـ، فأقبل على كتابة ما بقي من البيان والتحصيل حتى أتمه في مستهل ربيع الآخر من عام ٥١٧هـ. وبذلك تكون السلطة المرابطية قد أسهمت إسهاما ملموساً في ظهور هذه المعلمة الفقهية المالكية المهمة إلى الوجود.

وفي هذا الكتاب، وفي مقدماته الممهدات، عمّق ابن رشد النزعة التأصيلية عند ابن يونس، ووضع لبنة أساسية في إكمال عملية جمع الفقه المالكي وتقريبه إلى أذهان الناس التي بدأها ابن أبي زيد في النوادر وابن يونس في الجامع. وهذا الجهد في الجمع والتقريب هو ما أكّد عليه المقري[٤٥] ونقله عنه التنبكتي[٤٦] حرفيا حين قال: «قرّب الإمامُ ابن رشد مذهب مالك تقريباً لم يسبق إليه». فقد استوعب

٤٤- البيان والتحصيل، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨، ج.١ / ٣٠-٣١.

٤٥- نفح الطيب، م.س.، ج. ٥ / ٣٤٦.

٤٦- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، طبعة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٩٨٩، ص. ٤٧٥.

في البيان والتحصيل مسائل المستخرجة والمدونة اللتين كان فقهاء الغرب الإسلامي يجهدون أنفسهم في دراستهما - وخاصة المدونة - والتعاطي مع ما وضع عليها من شروح واختصارات وتنبيهات، فعمد إلى قراءة تلك المصادر بروح نقدية، وحرر مسائلها بأسلوب واضح يستوي فيه العالم والمتعلم. وأضاف إلى ذلك كتابه البديع في مجاله: المقدمات الممهدات لبناء ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات. وقد بين ابن رشد أهمية هذا الكتاب بقوله إنه إذا «..جمعه الطالب إلى هذا الكتاب، حصل على معرفة ما لا يسع جهله من أصول الديانات وأصول الفقه، وعرف العلم من طريقه، وأخذه من بابه وسبيله، وأحكم رد الفرع إلى أصله، واستغنى بمعرفة ذلك كله عن الشيوخ في المشكلات، وحصل في درجة من يجب تقليده في النوازل المعضلات، ودخل في زمرة العلماء الذين أثنى الله تعالى عليهم في غير ما آية من كتابه ووعدهم فيه بترفيع الدرجات»[٤٧].

وكان ما امتاز به هذا الكتاب من تمحيص وسلاسة أسلوب مدعاة لإقبال الفقهاء والطلاب عليه، وعلى غيره من مؤلفات ابن رشد، في عصره والعصور اللاحقة، حتى قال محققه: «...عفي البيان والتحصيل على المستخرجة التي طالما ولع بها الأندلسيون وحفظوها عن ظهر قلب، وكان لها عند أهل أفريقية القدر العالي والطيران الحثيث - حسب عبارة ابن حزم - فلم يعد للمستخرجة في فهارس فقهاء الغرب الإسلامي، فيما بعد القرن السادس، ما كان لها في الفهارس السابقة من العناية رواية وقراءة وسماعاً»[٤٨]. وبذلك أحدث ابن رشد نقلة نوعية في تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، وعمَّق أسسه النظرية والتطبيقية.

ونافح حافظ الأندلس وخاتمة علمائها المحققين الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد،

٤٧- البيان والتحصيل، م.س.، ج.١، مقدمة المؤلف ص. ٣٢.
٤٨- المصدر نفسه، ص. ٥.

القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ)، بيَرَاعِه وسِنَانِه عن المذهب المالكي، وعن المرابطين حماة بيضة الإسلام وأهله في الأندلس الذين استصدر لهم المراسم من الخلافة العباسية، والفتاوى ورسائل التأييد من كبار علماء المشرق مثل الغزالي والطرطوشي، ولقي منهم الترحاب والتكريم في مراكش وفي إشبيلية حيث اختاره سيره بن أبي بكر اللمتوني (ت. ٥٠٧هـ) للشورى وأصبح من خواصه المقربين لديه حتى قال أحد تلاميذه إنه «كان يُدَرِّسُ وبغلته بالباب تنتظره للركوب إلى السلطان»[٤٩]. وجاهد تحت راية المرابطين حتى كاد أن يلقى حتفه في معركة «كتندة» سنة ٥١٤هـ التي استشهد فيها العالمان الجليلان: أبو علي الصدفي، وأبو عبد الله بن الفراء.

وكان ابن العربي قد كرَّس العقود الثلاثة الأولى من عمره لطلب العلم في مختلف مراكزه الأساس الممتدة من الأندلس إلى العراق، وعاد من نجعته الطويلة في طلب العلم بمعارف جمة، ومصادر كثيرة، وتجارب غنية. وكان من أئمة الفقه المجددين، واعتبر ابن خلدون[٥٠] أنه من الرواد الأول الذين أدخلوا علم الخلافيات إلى المغرب إلى جانب أبي الوليد الباجي بعد رحلتيهما إلى المشرق.

وبذل أبو بكر بن العربي وقته وجهده في التدريس والتأليف، وقُدِّم للشورى والإفتاء والقضاء؛ ثم انصرف أو صُرِفَ عن القضاء وانقطع للبحث والتأليف والتدريس. ومن أبرز الآخذين عنه القاضي عياض وابنه محمد، وابن بشكوال، والإمام السهيلي، وأبو القاسم الحوفي، وعبد الله العبدري، وأبو عبد الله الإشبيلي وغيرهم كُثر. ومن مؤلفاته: **عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس، وترتيب المسالك في شرح موطأ مالك، وأحكام**

٤٩- سعيد أعراب: مع القاضي أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، ص. ٧٨..
٥٠- المقدمة، تحقيق إبراهيم شبوخ وإحسان عباس، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٦، الجزء الأول، ص. ٢١١.

القرآن، والناسخ والمنسوخ، وقانون التأويل، وكتاب الخلافيات، والإنصاف في مسائل الخلاف، والعواصم من القواصم، وترتيب الرحلة، والتوسط في معرفة الاعتقاد والرد على من خالف السنة وذوي البدع والإلحاد...

ودافع، في أكثر من مؤلف من مؤلفاته، عن المذهب السني عموما، وعن مذهب مالك خصوصا. فقد هاجم، في كتاب العواصم من القواصم، مذهب الشيعة في مسألة الخلافة، والمعتزلة في مسألة خلق القرآن، وظاهرية ابن حزم التي فاجأه حضورها اللافت في إشبيلية بعد عودته إليها من رحلته المشرقية؛ فسلط عليها سهام نقده الحاد مستهلاً إياه بقوله: «.. وكان أولَ بدعة لقيت في رحلتي، كما قلت لكم، القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع، ويحكم لنفسه ويشرع، وينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول على العلماء ما لم يقولوا، تنفيراً للقلوب عنهم وتشنيعاً عليهم، وخرج عن طريق الشبهة في ذات الله وصفاته، فجاء بطوام قد بيَّناها في رسالة الغرة، واتفق له أن يكون بين أقوام لا نظر لهم إلا المسائل، فإذا طالبهم بالدليل، كَاعُوا، فتضاحك مع أصحابه منهم، وعضدته الرئاسة بما كان عنده من أدبٍ، وشُبَهٍ كان يوردها على الملوك مع عامتهم، فكانوا يحملونه حفظاً لقانون الملك، ويحمونه لما كان يلقى إليهم من شبه البدع والشرك. وحين عودتي من الرحلة، ألفيت حضرتي منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة، فقاسيتهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار، إلى حساد يطأون عقبي... ولم يكن هنالك من يقف الأمر على حدِّ المناظرة، فينصر الحق، ويظهر الصدق، فداريت الأنام، ودارت الأيام، وقد كان جاءني بعض الأصحاب بجزء لابن حزم سماه نكت الإسلام فيه دواهي، فجردت عليه نواهي، وجاءني برسالة

الدرة في الاعتقاد، فنقضتها برسالة الغرة..»[٥١].

ونبَّه ابن العربي إلى افتقار علماء المذهب الظاهري للدليل، وأوصى محاوريهم أن يطالبوهم به؛ «فإن المبتدع إذا استدللت عليه شغب عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلاً، فإن الله تعالى لم يجعل له على الباطل دليلاً...»[٥٢].

ويبدو أن حملة ابن العربي على الفكر الظاهري في الأندلس والمغرب لم تقتصر على كتبه ذات المنحى العقدي، إذ نراه ينتقد أصحاب هذا الاتجاه بشدة في عارضة الأحوذي[٥٣] عند شرحه حديث: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة...»[٥٤]، فقال: «..ولكنه أمر استشرى داؤه وعز عندنا دواؤه، وأفتى الجهلة به فمالوا إليه وغرهم رجل كان عندنا يقال له ابن حزم انتدب لإبطال النظر، وسد سبل العبر، ونسب نفسه إلى الظاهر اقتداء بداود وأتباعه، فسود القراطيس، وأفسد النفوس، واعتمد الرد على الحق نظما ونثراً، فلم يعدم كيداً وعثراً».

٥١- ابن العربي: العواصم من القواصم، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٩٧، ص. ٢٤٩-٢٥٠.

٥٢- المصدر نفسه، ص. ١٥١.

٥٣- عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٥، ج.١٠ / ١٠٨-١١١.

٥٤- هذا الحديث أخرجه أبوداود (السنن: كتاب السنة، باب شرح السنة، الحديث ٤٥٩٦) وابن ماجه (السنن: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، الحديث ٣٩٩١) عن أبي هريرة بلفظ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً». كما أخرجه ابنَ ماجه (السنن: كتاب الفتنَ، بَاب افتراق الأمم، الحَديث ٣٩٩٢) عن عوف بن مالك، برواية أخرى تقول: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ. وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ»، قيل يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ». وفي رواية له أخرى عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ» (الحديث: ٣٩٩٣).

وتندرج حملة ابن العربي هذه على ابن حزم ومذهبه الظاهري في إطار انتصار العلماء المالكيين في المغرب والأندلس آنذاك لمذهبهم وتحصين المنطقة ضد المذاهب المخالفة. وجرت عادة ابن العربي في المسائل الخلافية، أن يعرض آراء المذاهب كلها، وينتصر غالبا لمذهب مالك ويدافع عن رأيه بالحجة والبرهان.

ومن مظاهر التمكين لهذا المذهب أيضا، ردُّ الآراء المخالفة لرأي الإمام مالك والتنويه ببعد نظره الفقهي، كما فعل ابن العربي في رده لرأي القائلين بأن معاوية أحدث «في الإسلام الحكم بالباطل، والقضاء بما لا يحل من استلحاق زياد»، وإثباته صحة ذلك الاستلحاق اعتماداً على ما جاء في الموطأ، فقال:

«... وأما ما روي عن سعيد بن المسيب، فأخبر عن مذهبه في أن هذا الاستلحاق ليس بصحيح، وكذلك رأي غيره من الصحابة والتابعين. وقد صارت المسألة إلى الخلاف بين الأمة وفقهاء الأمصار، فخرجت من حدِّ الانتقاد إلى حدِّ الاعتقاد. وقد صرح مالك في كتاب الإسلام وهو الموطأ بنسبه فقال في دولة بنى العباس: «زياد بن أبي سفيان»، ولم يقل كما قال المخاذل: «زياد بن أبيه»، هذا على أنه لا يرى النسب يثبت بقول واحد. ولكن في ذلك فقه بديع لم يفطن له أحد، وهو أنها لما كانت مسألة خلاف، ونفذ الحكم فيها بأحد الوجهين، لم يكن لها رجوع، فإن حكم القاضي في مسائل الخلاف بأحد القولين يمضيها ويرفع الخلاف فيها، والله أعلم»[٥٥].

وأكد على هذا الموقف وعلى ضرورة الاقتداء بالسلف في عدم سماع ما لا يليق في الخلفاء، فقال: «فهذا مالك رضي الله عنه قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان في موطئه، وأبرزه في جملة قواعد الشريعة. وقال في روايته: «عن زياد بن أبي سفيان»، فنسبه إليه وقد علم قصته، ولو كان عنده ما يقول العوام حقاً لما

٥٥- العواصم من القواصم، م.س.، ص. ٣٤٧.

رضي أن ينسبه ولا ذكره في كتابه الذي أسسه للإسلام. وقد جُمع ذلك كله في أيام بنى العباس، والدولة لهم والحكم بأيديهم، فما غيّروا عليه ولا أنكروا ذلك منه لفضل علومهم ومعرفتهم بأن مسألة زياد مسألة قد اختلف الناس فيها، فمنهم من جوزها ومنهم من منعها، فلم يكن لاعتراضهم إليها سبيل. وكذلك أعجبهم - حين قرأ الخليفة على مالك الموطأ - ذكرُ عبد الملك بن مروان فيه وإذكاره بقضائه، لأنه إذا احتج العلماء بقضائه فسيحتج بقضائه أيضا مثله، وإذا طعن فيه طعن فيه بمثله»[٥٦].

وكان السبب المباشر لتأليف كتاب المسالك في شرح موطأ مالك هو الدفاع عن مذهب مالك والتنويه به، حيث قال ابن العربي في مقدمة هذا الكتاب: «اعلموا - أنار اللهُ قلوبكم للمعارف، ونَبَّهنا وإيّاكُم على الآثار والسُّنن السَّوَالف - أنه إنما حملني على جَمْع هذا المجموع بما فيه - إن شاء الله - كفاية وقُنوع، أمور ثلاثة؛ وذلك أني ناظرَتُ يوماً جماعة من أهل الظاهر الْحَزْمِيَّة، الجهلة بالْعِلْم والعُلماء، وقلّة الفهم، على موطأ مالك بن أنس، فَكُلٌّ عَابَهُ وهَزَأَ بِهِ. فقلتُ لهم: مَا السَّبَبُ الذي عبتُمُوهُ من أجله؟ فقالوا: أمور كثيرة:

أحدها: أنّه خَلَطَ الحديثَ بالرأي؛

وثانيها: أنه أدخل أحاديثَ كثيرة صِحَاحاً، وقال: ليس العمل على هذه الأحاديث؛

والثالث: أنه لم يفرق فيه بين الْمُرْسَل من الموقوف، والمقطوع من البلاغ، وهذا من إمام - قد صَحّتْ عندكم إمامَتُهُ في الفقه والحديث - نَقِيصَةً، إذ قد أَسْنَدَ كلُّ مُصَنِّفٍ في كتابه أحاديثه.

فقلت لهم: اعلموا أن مالكاً - رحمه الله - إمامٌ من أئمَّة المسلمين، وأنّ كتابه

٥٦- المصدر نفسه، ص. ٣٥٣-٣٥٤.

أَجَلَّ الدَّوَاوِين، وهو أولُ كتابٍ أُلِّفَ في الإسلام، لم يُؤَلَّف مثله لا قَبْلَهُ ولا بعدَهُ، إذ قد بناه مالك – رحمه الله – على تمهيد الأصول للفروع، ونَبَّهَ فيه على علْم عظيم من مُعظَم أصُول الفقه التي ترجع إليه مسائله وفروعه. وأنا – إن شاء الله – أنبهكم على ذلك عيانًا، وتحيطون به يقيناً، عند التنبيه عليه في موضعه إن شاء الله. وإن كان من سلف من الأئمة المتقدمين من الفقهاء والمحدثين قد وضع فيه كتباً كثيرةً، وإن كانت كافيةً شافية، وبالغرض الأقصى وافية، لكن لم يسلكوا فيها هذا الغرض من أصول الفقه وعلوم الحديث، واستخراج النكت البديعة والعلوم الرفيعة...»[٥٧].

واستهلَّ ابن العربي[٥٨] كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس – الذي كان من آخر ما ألف – بالتنويه بهذا الكتاب وبمنهجه المتميِّز.

وكان القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (٤٧٦-٥٤٤هـ) من أبلغ فقهاء عصره أثراً في التعريف بالمذهب المالكي ورجالاته والترويج له من خلال كتابه الشهير: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك الذي هو أجل مؤلف في تاريخ المذهب المالكي كتب حتى ذلك الحين، «مفردا في مضمونه»، بل يمكن القول، مع مؤلفه، إنه طريف في بابه: «إذ هو فنٌّ لم يتقدم فيه تأليفٌ جامع، ولا اختص به تصنيفٌ رائعٌ يوصّل الطالب إلى الغرض، ويقف بالراغب على البُغية، مع شدة حاجة المجتهد والمقلد إليه، وضرورة الفقيه والمتفقه إلى ما ينطوي عليه»[٥٩]. وزاد من أهمية المدارك ثقافة الرجل الموسوعية، واهتمامه الشديد بالرواية والتحقيق وجمع الأصول.

٥٧- ابن العربي: المسالك فى شرح موطأ مالك، قرأه وعلق عليه محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٧، المجلد الأول، ص. ٣٣٠.

٥٨- كتاب المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.٢ / ٢٠٠٨، ج.١ / ٧٥.

٥٩- ترتيب المدارك، م.س.، ج.١ / ٦.

وقد وظف تلك المعارف الواسعة لإبراز مكانة المذهب المالكي السامية، والدعوة للتمسك به وتفضيله على ما سواه من المذاهب، وأفرد باباً خاصاً لترجيحه وتقديم الحجة في وجوب تقليد مالك وتقديمه على غيره من الأئمة بالنقل والأثر.

وتتبع ما عرفته المذاهب السنية من مَدٍّ وجزر عبر العالم الإسلامي، وخلص إلى القول: «...وصار الناس اليوم في أقطار الدنيا إلى خمسة مذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وداودية، وهم المعروفون بالظاهرية. فَحقّ على طالب العلم، ومريد تعرُّف الصواب والحق، أن يَعرف أولاهم بالتقليد، ليعمل على مذهبه، ويسلك في التفقه سبيله. وها نحن نبين أن مالكاً، رحمه الله تعالى، هو ذاك، لجمعه أدوات الإمامة، وتحصيله درجة الاجتهاد، وكونه أعلم القوم، بل أهل زمانه، وإصفاق أهل وقته على شهادتهم له بذلك وتقديمه، وهو القدوة والناس إذ ذاك ناس والزمان زمان؛ ثم للأثر الوارد في عالم المدينة التي هي دارُه، وانطلاق هذا الوصف والإضافة على ألسنة الجماهير له، وموافقة أحواله الحال الذي أُخبر في الحديث عنه، وتأويل السلف الصالح له أنه المراد به. ونُفصِّل الكلام في ذلك ونبسطه في فصلين: أولهما مُعتمده النقل والأثر، وفي ذلك ترجيحان. والثاني مسلكه الاعتبار والنظر، وفيه ثلاثة ترجيحات؛ فانتهينا في ترجيح مذهبه وعظيم قدره في العلم، وعُلُوِّ منصبه إلى خمس حُجَج كلها أتينا فيها، بمبلغ الوسع، بما يقطع العذر، ويكاد ينتهي بعضها إلى مدْرك القطْع»[٦٠].

واستهلّ الفصل الأول من تلك الفصول بقوله: «اعلموا - وفَّقكم الله - أن ترجيح مذهب مالك على غيره، وإنافة منزلته في العلم، وسمو قدره من طريق النقل والأثر، لا ينكره إلا معاند أو قاصر لم يبلغه ذلك مع اشتهاره في كتب المخالف والمساعد»[٦١].

٦٠- ترتيب المدارك، م.س.، ج.١ / ٦٧-٦٨.
٦١- المصدر نفسه، ص. ٦٨.

وفي حديثه عن ترجيح الإمام مالك ومذهبه عن طريق الاعتبار والنظر، ذهب إلى أنه «...لا خفاء على مُنْصف بمنصب مالك من الإمامة في علوم الشريعة وعلم الكتاب والسنة، وأنه إمامُ المسلمين وأعلمُهم في وقته بسنة ماضية وباقية، وأميرُ المؤمنين في الحديث، ثم العِلم بالاختلاف والاتفاق؛ وهذا كله مما لا يُنكره مخالفٌ ولا مُؤالف، إلا من طبع على قلبه التعصب، وأنه القدوة في السنن، وهو أول من أَلَّف فأجاد التأليف، ورَتَّبَ الكُتب والأبواب، وضم الأشكال، وصنع من ذلك ما اتخذه المؤلفون بعده قدوة وإماماً إلى وقتنا هذا في أقطار الأرض (...)؛ وهو أول من تكلم في غريب الحديث وشرح في موطئه الكثير منه (...). قال البهلول بن راشد وغيره: ما رأيت أَنْزَعَ بآية من كتاب الله من مالك بن أنس، مع معرفته بالصحيح والسقيم، والمعمول به من الحديث والمتروك، وميزه للرجال، وصحة حفظه وكثرة نقده، إلى ما يؤثر عنه من الكلام في غير ذلك من العلوم...»[٦٢].

ولم يكتف عياض بالإشادة بالإمام مالك وبمذهبه، بل تعداه إلى تزكية أهل مذهبه وتنْزيههم عن اتباع الهوى وما ينجر عنه من اختلاف وتدابر، فقال: «... نزّه الله تعالى أهل هذا المذهب عما خالط من الهوى سواهم من أهل المذاهب، وعصمهم من علة الافتراق والتدابر؛ فليس من أئمتهم، بحمد الله، من صحَّت عنه بدعة، ولا من اتفق أهل التزكية لتركه لكذب أو جُرحة. فإن كان أبو خَيْثَمَةَ زهير بن حرب تكلّم في أبي مصعب الزُّهري، ويحيي بن معين في إسماعيل بن أبي أويس، ويحيي بن بُكير؛ فما ضرهم ذلك، فقد خرَّج عنهم إمامُ المعدِّلين صاحب الصحيح محمد بن إسماعيل البخاري، إذ لم ينسبهم إلى كذب ولا ريبة...»[٦٣].

ويعتبر القاضي عياض ثمرة يانعة للنهضة العلمية التي عرفها المغرب

٦٢- المصدر نفسه، ص. ٨٠-٨١.
٦٣- المصدر نفسه، ج.١ / ٢٠.

والأندلس في عهد المرابطين حيث كان أخذه عن شيوخ سبتة، وقرطبة، ومرسية في عصره، وفي مقدمتهم: محمد بن عيسى التميمي (ت. ٥٠٥هـ)، والقاضي ابن حمدين القرطبي (ت. ٥٠٨هـ، وسراج بن عبد الملك بن سراج القرطبي (٥٠٨هـ)، وأبو علي الصدفي السرقسطي المرسي (ت. ٥١٤هـ)، وعبد الرحمن بن عتاب القرطبي (ت. ٥٢٠هـ)، وابن رشد الجد، وابن الحاج التجيبي (ت. ٥٢٩هـ)، وابن العربي الإشبيلي وغيرهم كثر...

ونال قسطاً وافراً من مختلف علوم عصره في مقتبل عمره حيث أجلسه أهل سبتة لتدريس المدونة وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، ونُصِّبَ للقضاء وهو ابن تسع وثلاثين سنة. وأجمل ابنه محمد[٦٤] الحديث عن مكانته الفقهية، فقال إنه كان «فقيهاً حافظاً لمسائل المختصر[٦٥] والمدونة، قائما عليها، حاذقاً بتخريج الحديث من مفهومها، عاقداً للشروط، بصيراً بالفتيا والأحكام والنوازل...».

وعاش عياض في انسجام مذهبي وفكري تام مع المرابطين، وتولى الشورى والإفتاء في عهدهم والقضاء في مدينتي سبتة وغرناطة...

وقد أثنى عليه شيخه ابن رشد ثناء عطراً وأكد على منزلته الفقهية السامية في أكثر من رسالة تبادلها معه حيث وصفه ب»الفقيه القاضي الأجل»، ونوَّه بمنزعه الاجتهادي وفهمه الدقيق للأمور فقال: «تصفحت يا سيدى، أعزّك الله بطاعته، وتولاك بكرامته، ونفعك باجتهادك وتَهَمُّمكَ وبحثك عن حقائق الأشياء بحسن تدبرك، وأدام الإمتاع بك، وأنام أعين الحوادث عنك برحمته»[٦٦].. وجاء هذا الثناء في مستهلِّ جواب عن سؤال من القاضي عياض عن مسألة شغلت باله ولم يطمئن قلبه إلى أن يكون نَصِّيًّا في معالجتها، وإنما رأي أنه من الأنسب مراعاة

٦٤- التعريف بالقاضي عياض، تحقيق. محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.٢ / ١٩٨٢، ص. ٤.

٦٥- يعني مختصر ابن أبي زيد القيرواني.

٦٦- فتاوى ابن رشد، م.س.، ج.٢ / ١١٦٣.

المصلحة فيها؛ فقال في سؤاله عنها: «يقع في البال، أدام الله عزَّ معظمي، نتائج وسؤالات ومباحث تحقيقية، إن استقصي النظر فيها خولف ما جرى عليه رسم الفتيا والحكم، وإن تغوفل عنها بقيَّت في النفس حزة منها...»[٦٧].

وتبقى أهم آثار القاضي عياض الفقهية هي كتابه القيم: التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة[٦٨] الذي يعبر عن عمق ثقافته الفقهية حيث «استوعب القاضي في هذا الكتاب جهود من سبقه في خدمة المدونة وأربي عليهم بدقة المنهج وحسن التنظيم، وجاء صنيعه في التنبيهات شبيهاً بصنيعه في المشارق[٦٩] من حيث الابتكار والتوثيق...» على حدِّ قول الدكتور محمد بن شريفة[٧٠].

وذهب صاحب أزهار الرياض[٧١] إلى أن عياضا سلك مسلكاً في التنبيهات جمع فيه بين الطريقة العراقية التي جعلت من مسائل المدونة أساساً بَنَتْ عليه فصول المذهب بالأدلة والقياس، وأهملت تصحيح روايات الكتاب ومناقشة ألفاظه؛ والطريقة القروية الباحثة «عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات، وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب، واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار...».

٦٧- المصدر نفسه، ص. ١١٦١-١١٦٢.

٦٨- صدرت أول طبعة من هذا الكتاب في أربعة مجلدات عن دار ابن حزم في بيروت سنة ٢٠١١ بتحقيق الدكتورين محمد الوثيق وعبد النعيم حميتي.

٦٩- يتعلق الأمر بكتاب عياض: مشارق الأنوار على صحاح الآثار الذي درس فيه الموطأ وصحيحي البخاري ومسلم، وقام بترتيب كلمات المتن، وأسماء الأماكن والرجال وكناهم على حروف المعجم، ثم ضبط متونها وصححها على الأصول، ونبه إلى اختلاف الروايات وإلى الراجح منها. وقد صدر هذا الكتاب عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط سنة ١٩٨٢-١٩٨٣.

٧٠- مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، م.س.، ص. ٢٢.

٧١- أحمد بن محمد المقري التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠١٠، ج. ٣/ ٢٠-٢١.

وهكذا، تنبه عياض إلى بعض جوانب المدونة المحتاجة إلى الضبط والشرح والتوضيح، فقام بضبطها وتصحيحها وشرحها لتسهيل مهمة القارئ. كما نبه إلى اختلاف روايات المدونة وماله من أثر على الأحكام والمختصرات الفقهية، وأصلح بعض الأغلاط اعتماداً على ملكته اللغوية والفقهية وعلى استنطاق المرويات والأسانيد والمقارنة مع الأسدية بوصفها أصل المدونة. كما عمد أحياناً إلى توظيف آرائه الأصولية في مناقشة المسائل وتحليلها وتأويلها. وقال إنه أضاف «أثناء ذلك نكتاً من كلام المشايخ والحذاق وتعليقاتهم، إلى ما استثرناه من أسرار الكتاب واستنبطناه إلى تنبيهاتهم. وأكثرها مما لم يقع في الشروحات له ذكر، ولا انكشف له في التعاليق سر، لتتم الفائدة لباغيها، وتكمل المنفعة لدارسها وراويها...»[٧٢].

خاتمة

من المعروف لدى أصحاب الاختصاص أن جهود المرابطين الثقافية في العدوتين لم تنل - بصفة عامة - حقها من الدراسة والتنويه؛ إلا أنه يمكن القول، من خلال الملاحظات الجزئية المتقدمة، إن المذهب المالكي قد توطد كثيراً في عهد المرابطين وسطع نجمه على أكثر من صعيد سياسي، واجتماعي، وثقافي وفكري بفعل رصيد المنطقة التاريخي في هذا المضمار، ودعم السلطة السياسية القوي للمذهب وأهله، وجهود العلماء المالكيين الذاتية في الذود عن مذهبهم والتمكين له من خلال التدريس والتأليف.

ويمكن القول بكل اطمئنان، إن الصحوة التي عرفها هذا المذهب وما واكبها من ترسخه المعرفي والمؤسسي خلال عهد المرابطين، قد جعلت المذهب المالكي يصمد أمام الهزات السياسية والمذهبية التي عرفتها المنطقة بعد ذلك - ولاسيما في عهد الموحدين - ويتفرد بمنطقة الغرب الإسلامي إلى يوم الناس هذا.

٧٢- عياض: التنبيهات المستنبطة...، م.س.، المجلد الأول، مقدمة المؤلف، ص. ٧.

مصادر البحث ومراجعه

أ. المصادر:

- ابن بشتغبر اللورقي (أحمد بن سعيد): نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي، دراسة وتحقيق وتعليق د. قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠٨.
- البكري (أبو عبيد): المسالك والممالك، تحقيق د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣.
- ابن حوقل (محمد بن علي): صورة الأرض، منشورات دار مكتبة دار الحياة، بيروت ١٩٧٩.
- ابن رشد الجد (محمد بن أحمد):

• فتاوى ابن رشد، تحقيق الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧.

• البيان والتحصيل، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨.

- ابن العربي المعافري (أبو بكر):

• العواصم من القواصم، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٩٧.

• عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٥.

- المسالك فى شرح موطأ مالك، قرأه وعلق عليه محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السليماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٧.
- كتاب المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط.٢ / ٢٠٠٨.

- أبو داود (سليمان بن الأشعث): سنن أبي داود، دار ابن حزم، بيروت ١٩٩٨.

- عياض (القاضي):

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق عبد القادر الصحراوي، د. محمد بن شريفة، محمد بن تاويت الطنجي، وسعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الثانية ١٩٨١-١٩٨٣.
- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، تحقيق الدكتورين محمد الوثيق وعبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت ٢٠١١.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط ١٩٨٢-١٩٨٣.
- مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تقديم وتحقيق وتعليق د. محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٧.

- ابن عياض (محمد): التعريف بالقاضي عياض، تحقيق محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط.٢ / ١٩٨٢.

- ابن ماجه (محمد بن يزيد): سنن ابن ماجه، دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠١.

- المراكشي (عبد الواحد): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق د. محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

- ابن ورد (أحمد بن محمد): أجوبة ابن ورد الأندلسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشريف، طوب بريس، الرباط ٢٠٠٨.

المراجع:

- ابن أبي زرع (علي بن عبد الله): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة ٢ / ١٤٢٠ه / ١٩٩٩.

- بولطيف (لخضر): الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي (مقاربات منهجية)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣

- التنبكتي (أحمد بابا): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، طبعة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٩٨٩.

- الجيدي (عمر): محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٨٧.

- الْحُميدِي (محمد بن فتوح بن عبد الله): جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠٠٨

- ابن الخطيب (لسان الدين): أعمال الإعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، القسم الثاني (تاريخ إسبانية الإسلامية)، تحقيق وتعليق أ.

ليفي بروفنسال، ط.٢، دار المكشوف، بيروت ١٩٥٦.

- ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، قراءة وإعداد إبراهيم شبوح وإحسان عباس، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٦، الجزء الأول.

- المقدمة، قراءة وإعداد إبراهيم شبوح، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٧، الجزء الثاني.

- سعيد أعراب (أحمد): مع القاضي أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧.

- ابن شريفة (د. محمد): «أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب» ضمن كتاب: التاريخ وأدب النوازل (دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنيبر)، الرباط ١٩٩٥.

- علية الأندلسية: «الحركة العلمية والثقافية عند المرابطين»، ميثاق الربطة المحمدية للعلماء، العدد ١٤ بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠ تحت الرابط: www.almithaq.ma

- المقري التلمساني (أحمد بن محمد): أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠١٠.

- مؤنس (حسين): «نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطينه إلى الموحدين»، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد الثاني، العدد ٣ / ١٩٥٥ (٩٧-١٤٠).

- الوزاني (المهدي): النوازل الجديدة الكبرى، مقابلة وتصحيح أعمر بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية ١٩٩٩.

- ولد الحسين (د. الناني): صحراء الملثمين، دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها

مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط، من منتصف القرن الثاني الهجري إلى نهاية القرن الخامس الهجري، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٧.

- الونشريسي (أحمد بن يحيي): المعيار المعرب والجامع المغرب، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١.

Abstract

The Role of the Al Moravids (Al-Murabteen) in Establishing the (Mālikī School) in Morocco and Al-Andalus

Dr. Mohammed Al Mukhtar Weld Al Saad

This paper seeks to unveil the role of the Al Moravids in establishing the Mālikī School in Morocco and Al-Andalus, concentrating on cultural efforts which were not given its real considerations. The paper started with brief outline about the route of the spread of Maliki School in the Islamic West before the establishment of Al Moravids movement in the mid of fifth AH Century in south west part of the current Mauritania.

We tackle the subject through highlighting the role of the Al Moravids in eliminating the non-Sunni sects, i.e., (Shiites, Kharijites (Khawārij), and Barghwata), in the area, taking care of knowledge and scholars which was not limited to establishment of schools and institutions or providing funds for them and for the students from the exchequer, rather it included the scholars through involving them in the conduct of the state's affairs. Such condition is reflected through limiting the important positions in the Shura, Advisory and Judiciary Councils to the Mālikī Jurists, granting them with high salaries and good properties, preferring them on others urging them to teach the Mālikī sect and committing to their fatwa by word and sprit. We noted that this matter produced cultural prosperity and good knowledge as well as great scholars who enriched the judiciary of the Moroccan and the Al-Andalus studies. They dedicated their writings to deepen the knowledge in the Mālikī sect. In this regard, we highlighted the efforts of Ibn Rushid, Abu Baker bin Al Arabi and Ayaad (the Judge).

We concluded that the religious revival that the Mālikī sect witnessed as well as its cognitive and institutional establishment in the era of the Al Moravids made it stands before the political and sectarian shocks of the region, particularly in the era of "the monotheists" (Muwaḥḥidun), to be the only sect in the Islamic west till date.

UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

GENERAL SUPERVISION
Dr. Mohammed Ahmed Abdul Rahman
Vice Chancellor of the College

EDITOR'S IN-CHIEF
Prof. Ahmed Othman Rahmani

EDITOR'S SECRETARY
Dr. Mohammed Ahmed Al-Khooli

EDITORIAL BOARD

Prof. Abdullah Mohammed Aljuburi **Prof. Abdul Rahman Binani**
Dr. Ghazi Yousef Al-Yousef **Dr. Mujahed Mansour**
Dr. Mazin Hussein Hariri

ISSUE NO. 49
Ramadan 1436H - June 2015CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the ***"Ulrich's International Periodicals Directory"***
under record No. 157016

e-mail: iascm@emirates.net.ae

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

College of Islamic & Arabic Studies Magazine

An Academic Refereed Journal

49

Issue No. 49

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.ae

Read In This Issue

The Speech of the Vice-chancellor: Scientific in the Service of the Society

Al-Alusi's Approach in Interpreting Ruh al-Maani (Exegesis of the Quran) in Directing Similar Qur'anic Verses

The Efforts of Imam Al Shafi'ee in Criticizing the Narrators and Correcting them

How to Invest the Exams Result in Developing Abilities and Directing the Educational Process Piling University Exams Result (An Example)

The Generalization of Almoqtodha and its Impact in the Scholars' Disagreement

The Judgment of Penance in Premeditated Murder - A Study on Comparative Jurisprudence

Forms of Investment in Fund Endowment - A Study on Investing Financial Standards for Endowment Property

"Sensuous Discourse in Children: Poetry Poet Ahmad Sweilem as a Model"

Al-Tadweer" in the Poetry of Hameed Saeed - Poem: Ya Jaarat Al-Dam Wa Al-Damar Musical Study

The Tawarruq in Banking - An Islamic Empirical Critical Study

Relocating the Case Mark in the Forming of the Arabic Word (Morphological and Phonetical Study)

The Role of the Al Moravids (Al-Murabteen) in Establishing the (Maliki School) in Morocco and Al-Andalus

U. S. Trade Policy between Theory and Practice - The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)

م 2015/ هـ1436